



صفحة

الممارس

السيد المحترم خوسيه دي فينيسيا، الابن، من
جمهورية الفلبين

سياسي فلبيني يرسم مسارًا جديدًا: الفدرالية باعتبارها وجهة المستقبل العالمي

السيد المحترم خوسيه دي فينيسيا الابن، رئيس مجلس النواب بجمهورية الفلبين. ورئيس "حزب لاكاس-الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين المسلمين" في الفلبين ونائب عن المقاطعة الرابعة في إقليم باجاسينان. هذا المقال هو الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الدولي للفدرالية ٢٠٠٥ الذي عقد في بروكسل بلجيكا في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٥.

وحافظت الكثير من هذه المناطق الصغيرة الخاضعة للحكم الفردي المطلق على وجودها طوال فترة الاستعمار التي رزحت تحت وطأتها الفلبين لمدة ٣٧٤ عامًا. ولا زالت هذه المناطق حتى الآن تشكل حجر الأساس والقوة الدافعة لأحزابنا السياسية. ونشير في هذا الصدد إلى أن هذه المجموعات المحلية - أثناء سعيها للحصول على مصالحها المباشرة - تنشئ قوة طرد مركزي تعمل ضد القوى التي تبذلها الحكومة الوطنية في مانيلا لتكريس المركزية.

الفدرالية كتدبير وقائي ضد الانفصالية

وعلى مدار الجيل الماضي، ظهرت بعض عمليات التمرد الانفصالية المحلية التي تولدت من مشاعر الإحباط والظلم ضد مانيلا "الاستبدادية"، بسبب عملها على التدخل في إدارة أدق الشؤون المحلية وبسبب إهمالها للأقاليم. وبالفعل أجبرت أعمال التمرد هذه مانيلا على الرضوخ والسماح بقيام الحكم الذاتي في إقليمين - أحدهما للسكان الأصليين في جبال لوزون الشمالية والآخر للمجتمعات المسلمة في أرخبيل سولو ووسط مينداناو في الجنوب، رغم أن الأول أُلحق في الاستفتاء العام.

وبالطبع فإن البعض منا قد يتخوف من أن الفدرالية قد تزيد من حدة هذه النزعات الانفصالية - حتى تمزق أوصال بلدنا؛ ولكنني أؤمن بأن الفدرالية بالنسبة لبلدنا قد تكون بمثابة التدبير الوقائي ضد الحركات الانفصالية، لأنها سوف تحمي هويات مجتمعاتنا المتنوعة وتمكنها من أن تمسك بزمام مستقبلها في أيديها.

وما يؤكد ذلك، أنه أثناء سلسلة المفاوضات غير المعلنة التي أجريتها مع الجماعات الانفصالية المسلمة، أكد قائدها لي مرارًا وتكرارًا أن الفدرالية سوف تلي مطالبهم بإنشاء دولة خاصة بهم، يستطيعون فيها تطبيق الشريعة الإسلامية.

لماذا لم ينجح الحكم الذاتي المحدود؟

أقر الكونجرس الفلبيني في عام ١٩٨٩ قانون الحكومة المحلية الذي نقل العديد من المهام الوزارية إلى وحدات الحكم المحلي - وخاصة مجالات الزراعة والتعليم والرعاية الصحية. ومن الجدير بالذكر أن الحكم الذاتي رغم كونه محدودًا قد أتاح لبعض المدن والأقاليم أن تخرج قادة مهرة يتمتعون بالثقة في الذات والاكتفاء الذاتي. ولكن لأن مانيلا

نحن الآن في الفلبين ندرس إجراء تغيير دستوري - من النظام الرئاسي إلى نظام برلماني ذي مجلس تشريعي واحد - ومن الدولة المركزية إلى الدولة الفدرالية.

وبالطبع فإننا لا نريد أن نخوض في هذا التغيير الجوهرى دون التفكير في جميع تبعاته المحتملة على المجتمع الوطني. وبناء عليه فقد حضرت إلى المؤتمر الدولي للفدرالية المنعقد في بروكسل وليس في نيبي في واقع الأمر أن ناقش ولكن لأتعلم من الحكمة والمعرفة الجمعية التي لديكم وكذلك خبراتكم المترجمة، بصفتم قادة دول فدرالية لها أقدام راسخة في هذا الصدد.

الفلبين عبارة عن أرخبيل يتكون من ٧٠٠٠ جزيرة متناثرة بشكل غير منتظم قبالة ساحل شرق آسيا، بين الصين وإندونيسيا. ويبلغ عدد سكان الفلبين اليوم ما يقرب من ٨٥ مليون نسمة. وينعكس التنوع والثراء العرقي والديني والثقافي لدينا في عدد اللغات واللهجات غير الشائعة البالغ ١٦٠ لغة ولهجة مختلفة.

ومن الناحية الإدارية، ينقسم أرخبيل الفلبين إلى ٧٩ إقليمًا تضم ١١٧ مدينة و ١٥٠١ بلدية وما يزيد عن ٤١٩٠٠ قرية.

ولأن هذه المؤسسات العامة يديرها على المستوى الوطني رئيس وكونجرس مكون من مجلسين وقضاء مستقل؛ ويديرها على المستوى المحلي محافظون ورؤساء مدن وبلدات وقرى، علاوة على مجالسهم ولجانهم التشريعية الخاصة بهم، فلهم أن تتخللوا مدى التعقيد الذي يمكن أن يكتنف إدارة دولة الفلبين المركزية.

خلق إحساس بالقومية من التعددية

لقد تضافر كل من تاريخ المكان وجغرافيته ليجعل الشعور بالقومية أمر يصعب غرسه بين أبناء شعبنا. فعلى مناطق الدلتا الواسعة والخصبة للأرض الرئيسية جنوبي شرق آسيا وجزيرة جاوة، نشأت إمبراطوريات عظيمة أثناء الفترات القديمة من تاريخ قارة آسيا. ولكن على ضفاف الأنهار القصيرة والمناطق الساحلية الضيقة في أرخبيل الفلبين، لم تنشأ سوى الولايات اللامركزية التي حكمها رؤساء قبائل متساوين بصورة ما من حيث القوة والنفوذ.

الاتحادات الفدرالية المجلد ٥ - إصدار خاص / خريف ٢٠٠٥

مستمرة في إحكام سيطرتها على النواحي المالية، فإن الحكم الذاتي لم يفعل أكثر من أنه حرم مهمات دوائر الحكومة التي نقلتها الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية من الأموال التي توصل مانيلاً إدارتها والتحكم فيه.

وبالفعل فإن سيطرة مانيلاً على الأموال العامة خلقت ثقافة التواكل في حكوماتنا المحلية، وأعتقد أنه لا يمكن مجابهة هذه التوجهات التي تميل إلى الاستجداء سوى من خلال الفدرالية.

كيف يمكن أن تنجح الفدرالية في حالة الفلبين؟

إن الفدرالية في الفلبين سوف تكون فدرالية "متماسكة" - من النوع الذي نجح نجاحاً كبيراً هنا في بلجيكا، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في يوغوسلافيا. فحتى يعمل اتحادنا القائم من المجتمعات المتنوعة بشكل أكثر كفاءة، يتعين أن تنقل الدولة المركزية بعض من سلطاتها إلى الحكومات المحلية. وطبقاً لأكثر عروض إشارات العمل المقدمة تفصيلاً وإحكاماً، فإن الأربع عشرة منطقة إدارية التي تتكون منها الدولة (لأغراض التخطيط الاقتصادي ومد السيطرة الوزارية) سوف يتم دمجها في ١٠ "ولايات أولية" أثناء الفترة الانتقالية التي تستصل إلى ١٠ سنوات.

وستتكون كل ولاية من هذه "الولايات الأولية" من كيان اجتماعي واقتصادي واحد بقدر الإمكان، ويكون لكل منها دستوراً الخاص وعاصمتها والسلطات التي تكفيها لفرض الضرائب وتحصيل الأموال والاقتراض لجعل عملية اللامركزية ذات معنى.

كيف ستبدو الفلبين الفدرالية؟

قلة من بيننا هي التي تتوهم بأن الفدرالية سوف تتجح دون أية نقيصة في دولتنا. فمن ضمن العديد من المشكلات العملية التي أنتبأ بها، هناك مشكلتان كبيرتان يصعب التعامل معهما. المشكلة الأولى هي أن معظم "ولاياتنا الأولية" سوف تظل مشتركة بين أناس يتحدثون لغات مختلفة، فالتجمعات اللغوية والإثنية في الفلبين عديدة لدرجة أنه من المستحيل إعطاء كل منها القدر الكامل من الاستقلال السياسي الذي تريده.

المشكلة الأساسية الأخرى هي أن تفاوت مقدار التنمية بين الأقاليم الفلبينية يعتبر أمراً خطيراً بدرجة استثنائية؛ ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال كان دخل الفرد في أغنى منطقة إدارية في الفلبين أعلى خمس مرات منه في أفقر منطقة. ومن السهل للمرء أن يتكهن بأن السلطة الفلبينية الفدرالية سوف تواجه صعوبة شديدة في ضمان قدر كافٍ من توزيع العدالة داخل وحداتها الفرعية وفيما بين بعضها بعضاً.

ومن الحقائق التي ترتبط بمشكلة تفاوت التنمية هذه حقيقة استمرار انتشار الفقر إلى حد كبير بين الفلبينيين - مما حال دون نمو ثقافة المواطنة اللازمة لأي ازدهار للديموقراطية النيابية. إلا أن ثقافة المواطنة يجب أن تكون أحد ضرورات الدولة الفدرالية التي يجب على مواطنيها أن يدينوا بالالتزامات السياسية لسلمتين عامتين وليس لسلطة واحدة.

وبعد أن طرحت كل ذلك، لازلت أؤمن بأن لا شيء سوى الفدرالية سوف يلبي احتياجاتنا لخلق هوية قومية قوية وفي نفس الوقت نحتفظ بتعدد الثقافات لدينا. لا شيء سوى الفدرالية سوف يمنح المشاعر المحلية صوتاً يفرض على المسؤولين في السلطة المركزية الاستماع إليه. لا شيء سوى الفدرالية سوف يمكن مجتمعاتنا المحلية من أن تقرر لأنفسها كيف يمكن تنظيم المجتمع؛ ولأية أغراض ولمصلحة من. لا شيء سوى الفدرالية يمكن أن يوفر اقتصاديات الوفرة الإنتاجية لدمج الأقاليم والمدن والبلدات الصغيرة.

وبشكل عملي، سوف تمنح الفدرالية للسكان المحليين المزيد من السيطرة، ليس فقط على مواردهم الخاصة ولكن أيضاً على سبل عيشهم وأجهزة البوليس/الشرطة لديهم ومدارس أبنائهم.

وباختصار، لا شيء سوى الفدرالية سوف يضمن أن الحكومة المركزية ستصبح شريكاً للحكومات المحلية وليس سيداً عليها. يتعين على تلك الفدرالية أيضاً أن تحض على التنافس بين الحكومات المحلية، وهي منفعة فرعية يمكن أيضاً أن نتوقع التمتع بها. ولا يسعنا إلا أن نهنيء الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وماليزيا والعديد من الدول الأخرى التي تمثل نماذج ناجحة للحكومة الفدرالية.

"اتحاد أم" شرق آسيا

سوف تُعد الفدرالية المحلية بمفهومها الشامل الفلبينيين للانخراط في "اتحاد الأمم" الذي من المحتمل أن يُقِيمه دول شرق آسيا - حيث أن دول جنوب شرق آسيا العشرة المتحدة بالفعل في منظمة الآسيان (منظمة أم جنوب شرق آسيا) ستتحد مع الصين واليابان وكوريا في "التجمع الاقتصادي لشرق آسيا".

بدأت المرحلة المبدئية لهذا الاتحاد الكبير العام الماضي على شكل منطقة تجارة حرة بين الصين ودول الآسيان العشرة، وسوف تكتمل بحلول عام ٢٠١٠. سيعمل هذا التجمع الشرق آسيوي على تدعيم تنافسيتنا على مستوى العالم عن طريق توسيع سوقنا المحلية وتعظيم اقتصاديات الوفرة الإنتاجية لدينا، كما هو الحال مع فدرالية الاتحاد الأوروبي التي ترفع شعار "نتحد معاً".

ومن الناحية السياسية، وبنفس الطريقة التي أدخل بها الاتحاد الأوروبي ألمانيا إلى المجتمع الأوروبي للأبد، فسوف يجمع اتحاد دول شرق آسيا طاقات الشعوب النشطة في الصين واليابان وكوريا ويعمل على توجيهها. سوف يصبح اتحاد دول شرق آسيا الضلع الثالث في مثلث الاعتماد المتبادل على مستوى العالم، والضلعان الآخران بالطبع هما الاتحاد الأوروبي والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية NAFTA) مما سيضمن أن القرن الحادي والعشرون سوف يشهد فجرًا جديدًا من السلام والرخاء.

الفدرالية ليست حلاً مطلقاً

لا أتوقع أن تكون الفدرالية هي الحل المطلق لجميع مشكلات الحكم والتنمية الاقتصادية المعقدة في الفلبين. ولكنني أرى أنها سوف تساعدنا على التعامل مع تلك المشكلات بمزيد من الكفاءة وبطرق يدعمها السكان المحليين، حيث سيكون لهم دور في صناعة قرارات حل هذه المشكلات. وأنا متفائل حيال مستقبلنا الفدرالي لأننا - نحن الفلبينيين - كنا ولازلنا شعباً مرناً. ونقبل - نحن الفلبينيين - دائماً التغيير كجزء من الحياة الوطنية.

أتصور أن الفدرالية ستغدو وجهة المستقبل، لأن الشعوب المحررة حديثاً تجاهد للحفاظ على استقلالها ضد مطالب الدولة الحديثة، والحفاظ على قدرها ضد التأثيرات التجنيسية (homogenizing) لثقافة "البوب" الدولية التي تنتشر الآن من خلال تقنيات الاتصالات الحديثة.

لقد طرح الفيلسوف السياسي الفرنسي مونتسكيو، منذ مائتين وخمسين عاماً، سؤالاً هاماً: "ما هو شكل الحكم الذي يمنح الشعب أكبر قدر من الحريات الشخصية؟" وبالنسبة للنظام العالمي الظاهر نصب أعيننا، ربما يجد هذا السؤال القديم الإجابة النهائية له في الاتحادات الفدرالية والدول المؤسسة لها - والتي يطلق عليها أحد الرؤساء الأمريكيين اسم "مختبرات الديمقراطية".

الاتحادات الفدرالية المجلد ٥ - إصدار خاص / خريف ٢٠٠٥